

## انفلاش الأزمات وانفلاتها على أبواب الاحتمالات الواقعية العهد والحكومة عاكفان على تحسين الآفاق الاقتصادية

يصف خبراء اقتصاديون المرحلة الراهنة بأنها تتميز بسمة اقتصادية شديدة التعقيد. من الطبيعي ان يرافقها بروز مظاهر من الصراع الذي يحتدم على اكثر من صعيد، وهي ترتدي اهمية مضاعفة نظرا الى ترابطها باحوال ضاغطة كنتيجة مباشرة لتفاقم الازمة المالية والاقتصادية. لذلك تفرض مهمات استثنائية على المستويات المختلفة

لا تملك حكومة الرئيس سعد الحريري بعد انجاز قانون الانتخاب اوراقا كافية للمراهنة، لان الكل يدرك ان انفلاش مخاطر الازمة الاقتصادية وانفلاتها من القيود التي تكبلها، ارتفع من مستوى الافتراض النظري الى مستوى الاحتمالات الواقعية التي تندر بالخطر. تخوض الحكومة معركة انجاز متطلبات المرحلة المقبلة بذهنية الحسم الاخير، وامامها خياران لا ثالث لهما: النجاح وتنفيذ برامجها او الاخفاق والفشل.

### خوري: خطة اقتصادية يبدأ تنفيذها في الشهرين المقبلين

■ الشأن الاقتصادي سيوضع تحت المجهر الحكومي قريبا، ويحكي عن خطة اقتصادية قيد الاعداد. ما هي أبرز الملفات التي ستشملها؟  
□ رؤية اقتصادية للبلد كله، فضلا عن خطة مخصصة لكل قطاع اقتصادي. وستظهر معالمها في الاشهر القليلة المقبلة، وسيبدأ تنفيذها تدريجا بدءا من الشهرين المقبلين. اما على صعيد وزارة الاقتصاد والتجارة، فتركز رؤيتنا على المحاور التالية:

- ضرورة تنويع الاقتصاد من خلال المساهمة في ضمان استمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة، اضافة الى خلق مؤسسات جديدة تكون كفيلة بتوفير الكثير من فرص العمل في عدد من المجالات والقطاعات خصوصا تلك القائمة على الابتكار والتجديد.
- العمل على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الجديدة، مع حوافز خاصة لاستثمارات الجاليات الاغترابية اللبنانية.
- تعزيز مناخ الاعمال لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وزيادة تدفقات رأس المال.

وزير الاقتصاد والتجارة رائد خوري اكد لـ "الامن العام" ان الشأن الاقتصادي وضع تحت المجهر الحكومي، وتمت مباشرة وضع خطة لرؤية اقتصادية للبلد، فضلا عن خطة مخصصة لكل قطاع اقتصادي ستظهر معالمها في الاشهر المقبلة. اما رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار، فأمل في وضع مضامين وثيقة "بعيدا 2017" موضع التنفيذ، ودفع العجلة الانتاجية حكوميا وتشريعا الى الامام من اجل تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

يندرج ذلك ضمن تحديث الاطار التشريعي وتفعيله.

- تحسين الميزان التجاري من خلال تحفيز الصادرات اللبنانية عبر البناء على العلاقات القائمة، وانشاء علاقات اخرى من خلال فتح اسواق جديدة، واستهداف الانتشار اللبناني. تشمل الاسواق: دول الميكروسور وافريقيا وايران والاتحاد الاوربي وروسيا وهنغاريا وغيرها.
- تعزيز أنشطة حماية المستهلك والعمل على تفعيل دور مديرية حماية المستهلك في التوعية والرقابة، بما يعود بالفائدة على الاقتصاد من خلال استفادة القطاعات الاقتصادية الاساسية كالسياحة والصناعة والزراعة وغيرها.
- الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية غير المباشرة للازمة السورية المستمرة واستنباط الحلول. هدف الوزارة هو متابعة ملف ادارة الازمة للتخفيف من التداعيات على المجتمعات المضيفة اللبنانية وعلى النسيج الاجتماعي في لبنان.



وزير الاقتصاد والتجارة رائد خوري.

■ يعترزم رئيس الجمهورية الافادة من مناخ التوافق للانطلاق منه في اتجاه قضايا اهمها تطبيق اللامركزية الادارية وملفات اخرى. الى اي حد يمكن السير بمثل هذه الملفات؟

□ نحن نؤمن مبدأ اللامركزية الادارية التي توفر استقلالية اكبر للسلطات المحلية، وتعمل على الحد من الفساد لان المواطن يتعاطى مع السلطة المركزية مباشرة، ما يسمح له بمحاسبتها. نحن متأكدون من انه مع الوقت ستعطي صلاحيات اكبر للسلطات المحلية لممارسة هذه المهمات. في الواقع بدأ تطبيق اللامركزية الادارية في ملف معالجة النفايات، واثبتت التجارب ان هذه الطريقة هي المثلى للتعاطي مع الملفات الشائكة. سنقوم بتطبيق اللامركزية في قطاعات اخرى.

■ ينوي رئيس الحكومة الانطلاق في جولة حراك خارجي لتزخيم العمل الحكومي واعادة انعاش الواقع الاقتصادي؟ الى اي حد يمكن ان ينجح؟  
□ الزيارات والجولات التي قام وسيقوم بها الرئيس سعد الحريري لها افادة كبيرة للبنان، وهي تأتي من ضمن خطة اقتصادية هدفها ارساء اسس متينة تسمح بنمو اقتصادي، خصوصا في ما يتعلق بتعزيز البنى التحتية في لبنان، وهي شرط لتطوير القطاعات الانتاجية الاساسية في الاقتصاد وتميتها. الى ذلك يسعى الرئيس الحريري، بالتعاون مع الوزراء المعنيين وبدعم من فخامة الرئيس ميشال عون، الى توقيع اتفاقات تجارية واقتصادية مع بلدان مختلفة يكون الهدف منها تحفيز الصادرات اللبنانية، وتحسين الميزان التجاري، وتفعيل الاستثمارات المتبادلة ما يعود بالفائدة على الوطن اجمع.

■ ملفات عدة طرحت في حقبة العهود والحكومات السابقة. هل ستتغير اليوم النظرة الرسمية اليها؟  
□ الملفات التي كانت تعرض في الماضي لم تكن جميعها تصل الى نتائج فعالة او كانت تصل الى حائط مسدود بسبب الخلافات والمناكفات السياسية. اليوم، يختلف الوضع، اذ هناك ارادة واضحة عند الرؤساء والقوى السياسية لكي تصل الملفات الى نهاياتها المنشودة. لا نزال نعاني من البيروقراطية، لكن الواضح ان الارادة موجودة لنصل الى انجازات في الحكومة، وهذا بدأ يظهر في الكثير من الملفات. ◀

## التخطيط للتخطيط والتخطيط للتنفيس

منذ سنين طويلة فقد لبنان وادارته السياسية العمل بمفاهيم التفكير والتخطيط الاستراتيجي الحقيقي. ربما يعود ذلك الى تاريخ الغاء وزارة التصميم والتخطيط، بعدما شغلها لآخر مرة الوزير موريس الجميل في آخر حكومة في عهد الرئيس شارل حلو. لم يكن من قبيل الصدفة ان يتزامن موعد الغاء هذه الوزارة من تركيبة حثائب الحكومات اللبنانية المتعاقبة، مع انشاء مجلس الائمة والاعمار، كمجلس تنفيذي تابع لرئاسة مجلس الوزراء، ليحل محل مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت.

يمكننا اليوم ان نقول بضمير مرتاح وبيقين اكيد ان لحظة الغاء وزارة التصميم والتخطيط كانت لحظة اختيار الفوضى في ادارة التنمية في البلد، واخضاعها لقواعد المحاصصة في اقتسام خيراته.

كنا في الواقع نتمنى الابقاء على وزارة التصميم العام الى جانب مجلس الائمة والاعمار، لانها وجدت لتكون ام الوزارات والرأس المفكر والمصمم للادارة اللبنانية. تلك الادارة التي كانت وما زالت في حاجة الى رأس يلمهما حسن التصرف والتدبير، ويقودها بالعلم والمنطق والارقام الى سواء السبيل.

لم يثبت مجلس الائمة والاعمار ان في استطاعته الحلول محل وزارة التصميم، رغم انه يتمتع باستقلالية ذاتية اشبه ما تكون بالمصالح المستقلة. الملموس حتى الان ان الحكومات المتعاقبة تريد ان تؤكد عدم جدوى قيام سلطة مخططة مجردة عن السلطة التنفيذية، او على الاقل لا تمارس سلطة وصاية على الوزارات الرئيسية العاملة في حقل الائمة والاعمار والاقتصاد والمال، وهو الدور الذي كانت تقوم به وزارة التصميم العام. من يخطط في لبنان اذن مع غياب هذه الوزارة؟ من ينسق بين الوزارات والادارات ذات العلاقة بمستويات مختلفة مع قضايا التنمية بكل ابعادها؟

يمكن الاجابة بكل بساطة: لا احد يقوم بهذه المهمة. لو كان في البلد وزارة تصميم وتخطيط، لما كان كل وزير يأتي يمسح ما قام به سلفه، ليمرر مخططات ومشاريع تعتبر في غالب الاحيان ارتجالية غير مدروسة في العمق. او في حالات اخرى، توضع لها دراسات شكلية لتلعب دور بطاقة عبور للانتقال الى تنفيذها، لكسب العمولات، وتمرير المصالح الذاتية والفئوية والمناطقية على حساب موارد البلد الطبيعية والثروة الوطنية.

التصور المطلوب من العهد اليوم هو العمل على اعادة وزارة التصميم العام واعطائها الصلاحيات المطلوبة، لاننا ننتظر من المسؤولين خطوات عملية من شأنها تجاوز التخطيط للتخطيط او التخطيط للتنفيذ، فلا يسقط التخطيط العلمي الذي نحتاج اليه، ولا نفتقد التنفيذ المبرمج الناتج من اعطاء سلطات تنفيذية في شتى المجالات لاجهزة التصميم، وهذا ما نرجوه.

خلال السنوات الماضية، في ظل الاستسلام للفساد على كل المستويات، جرت محاولات عدة لاعادة انشاء "وزارة التخطيط والتصميم"، لكنها باءت بالفشل لاسباب لا يمكن فصلها عن جشع معظم المسؤولين، مستفيدين من لا مبالاة المواطنين حيال محاسبة من يسلبهم حقوقهم وثروتاتهم، والتعاطف مع من يستغلهم من الزعماء ولو بالساليب مكشوفة. اليوم، رغم المستوى المتدني الذي وصل اليه البلد، الفرصة ما زالت متاحة لتصحيح الوضع القائم، خصوصا مع عهد رئاسي يحمل شعار "التغيير والاصلاح"، ويشجع على الانطلاق نحو التطور والنزاهة.

◀ لدى الحكومة رغبة في انجاز خطة اقتصادية معيشية واجتماعية. فهل تعتقدون انها ستحمل الحل المنشود ام ستنضم الى الخطط السابقة وتبقى حبرا على ورق؟

□ نحن اليوم امام فرصة نادرة ووحيدة لننجز خطة اقتصادية وننفذها، خصوصا مع وجود رئيس للجمهورية يجمع اللبنانيين ويملك الارادة والوعي الكافي بان الامور يجب ان تتحسن، ويحمل كذلك هم الوضع الاقتصادي في لبنان. هناك اتفاق واجماع ايضا بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وما يمثله الرئيسان من قوى سياسية على اولوية الملف الاقتصادي. نحن متفائلون بالوصول الى حلول جذرية يمكن البناء عليها لوضع اسس لاقتصادنا في المستقبل.

■ ما هي الاولويات التي يجب ان تعالج حاجات الوضع الاقتصادي التي تسمح للبنان بان يعود تدريجا الى الخريطة الاقتصادية؟

□ نحن في حاجة الى جدية في موضوع تعامل

السلطين التنفيذية والتشريعية مع الملفات الاقتصادية برعاية الرئيس عون، على ان تنعكس هذه الجدية ثقة عند المواطنين وعند المجتمع المدني والمجتمع الدولي. كذلك يجب ان تنجز مشاريع حسية سريعة خصوصا في مجال البنى التحتية، وان توضع اسس لدعم قطاعات منتجة بعد ان تحدد الحكومة اولوياتها. هنا لا بد من التشديد على اهمية ان تعمل الوزارات المعنية سويا، وان تضافر جهودها للوصول الى تحقيق هذا الدعم.

■ هل تعتبرون ان اقرار سلسلة الرتب والرواتب قبل اقرار الموازنة يمكن ان يكون جزءا من الحل للواقع الاجتماعي، ام ان الموضوع يتعلق بالعملية الانتخابية؟

□ نتمنى ان لا يكون لهذا الموضوع علاقة بالعملية الانتخابية لان من شأن ذلك ان يؤثر على موازنة الدولة وعلى الاقتصاد اللبناني، بالتالي يجب ان يدرس في معزل عن التجاذبات السياسية والانتخابية. بالنسبة الى السلسلة،

قلنا من البداية اننا مع اقرارها على ان تكون مرتبطة بالموازنة، اذ لا يمكن ان نقوم بالانفاق من دون معرفة الإيرادات، اضافة الى انه يجب اقرار اصلاحات معينة في القطاع العام لزيادة الانتاجية السلسلة، ولضبط المال العام وتحقيق التوازن في الموازنة.

■ وافقت الامم المتحدة على المساعدة في ترسيم الحدود البحرية للبنان. فهل يسهل موضوع التنقيب عن النفط قريبا، وبالتالي نتفادى السقوط في ازمة اقتصادية؟

□ موضوع استخراج النفط يساعد بشكل كبير الاقتصاد اللبناني لانه يغذي البلد بالعملة الصعبة، ويساهم في تكبير الناتج القومي. لكن يجب ان لا نتكل على هذا الموضوع، لان النفط يحتاج الى وقت طويل لاستخراج ولن نلمس نتائجه الا بعد فترة معينة. لا نملك الوقت، وبالتالي يجب ان نركز على الخطة الاقتصادية الشاملة وعلى تحسين البنى التحتية ودعم القطاعات المنتجة.

## القصار: لتنفيذ مضامين "وثيقة بعدا 2017"

■ ما هو تقييمكم للوضع الاقتصادي العام في لبنان في الوقت الحاضر؟

□ لا يختلف اثنان على ان لبنان مر خلال السنوات السابقة في ظروف صعبة ناجمة عن تفاعل متغيرات وتطورات على الصعيدين الداخلي والاقليمي، لا سيما الخلافات السياسية وتأثيرها السلبي على العجلة الاقتصادية في لبنان، الى جانب حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي السائدة في عدد من دول المنطقة. لكن رغم ذلك، فان الاقتصاد اللبناني استطاع تحقيق معدلات نمو مقبولة قياسا بالتأثيرات السلبية لتلك التطورات. اليوم، فان العهد الجديد بقيادة فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، و"حكومة استعادة الثقة" بقيادة دولة الرئيس سعد الحريري، عاكفان على وضع السياسات

■ كيف تنظرون الى "وثيقة بعدا 2017" لناحية انجاز خطة اقتصادية - معيشية -

اجتماعية مشتركة، وتأثيرها على الاقتصاد اللبناني خلال المرحلة المقبلة؟

□ اعتقد ان اللقاء التشاوري الذي عقد في بعدا بدعوة من رئيس الجمهورية وما نتج منه، اي "وثيقة بعدا 2017"، لناحية تفعيل عمل كل من مجلس النواب والحكومة، هو خطوة في الاتجاه الصحيح. نأمل في ان يتم وضع مضامين هذه الوثيقة موضع التنفيذ ودفع العجلة الانتاجية حكوميا وتشريعيا الى الامام من اجل تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية في البلد. بعد وضع قانون انتخاب جديد، من الضروري الشروع حاليا في ورشة عمل كبرى فعالة وحقيقية من اجل معالجة الكثير من الملفات المهمة العالقة لا سيما القضايا المعيشية التي ترهق كاهل اللبنانيين وتقض مضاجعهم، والوضع المالي الدقيق، وازمة الكهرباء، وملف النفط والغاز، وقرار الموازنة، وملف النازحين السوريين، وغيرها.

■ ما هي الاولويات التي تسمح للبنان بان يعود بقوة الى الخارطة الاقتصادية العربية والعالمية؟

□ اكدنا ونؤكد ضرورة سعي الحكومة الجاد والجددي الى وقف الهدر والفساد المستشري في مؤسسات الدولة، وخصوصا مؤسسة كهرباء لبنان، وتحسين جباية اموال الدولة من القطاعات والمؤسسات والافراد، وضبط الانفاق غير الضروري في مجالات عدة كمدخل الى تحقيق الاصلاح المالي المنشود. كذلك نؤكد ضرورة اقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاطلاق عملية تنمية وتطوير البنى التحتية في لبنان الضرورية لتحفيز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. من الاهمية بمكان سعي الحكومة الى خفض حجم القطاع العام، اي خفض حجمه في الاقتصاد اللبناني، وذلك من طريق وقف التوظيف العشوائي في المؤسسات العامة بصفة اساسية، وزيادة انتاجية هذا القطاع عبر مكافحة

البطالة المقنعة الموجودة فيها بشكل خاص. ثم هناك اهمية التعامل بجدية ومسؤولية كاملتين مع الملف النفطي، واتخاذ الاجراءات المؤسساتية والقانونية والعملية المناسبة لاطلاق هذا الملف على النحو الذي يكفل تحقيق مصلحة لبنان. ايضا، الحكومة مدعوة الى التركيز على ازمة النازحين السوريين وتأثيرها السلبي المتفاقم على الاقتصاد الوطني والبنى التحتية والوضع الامني وحتى الوضع الاجتماعي، علما ان معدل البطالة الحالي يقارب او يزيد عن 20%.

■ هل تعتبرون ان اقرار سلسلة الرتب والرواتب يمكن ان يكون جزءا من الحل للواقع الاجتماعي، ام انه سيزيد الاعباء المالية والاقتصادية؟

□ لسنا ضد سلسلة الرتب والرواتب، لكننا نعتبر ان الاستسهال في اللجوء الى فرض ضرائب جديدة او زيادة الضرائب الحالية لتمويل هذه السلسلة، واقرارها في ظل الظروف الصعبة التي يمر فيها الاقتصاد اللبناني بكل قطاعاته، امر ليس في صالح الاقتصاد الوطني والمواطنين وحتى العاملين في القطاع العام. الزيادات الضريبية التي يتضمنها مشروع موازنة العام 2017 على القيمة المضافة والفوائد والارباح والدخل والاملاك المبنية والطابع والتسجيل العقاري والاستهلاك وغيرها، ستصيب في العمق مداخيل وارباح قطاع الشركات والمصارف، وتاليا وضعها ونشاطها وقدرتها على النمو والتوسع. في حال اقرار الموازنة لعام 2017 مع التوجهات الضريبية الجديدة وسلسلة الرتب والرواتب، سترتفع معدلات العجز المالي والمديونية العامة الى اكثر من 150% من الناتج الوطني، الامر الذي سيكون له تأثيره السلبي على التصنيف السيادي للاقتصاد اللبناني ومصارفه من الوكالات الدولية. من هنا نؤكد مجددا ان من الضروري ان تقوم الحكومة ببذل الجهود المناسبة والفعالة

لوقف الهدر في المال العام، وترشيد الانفاق العام، وضبط شقه الجاري وزيادة شقه الاستثماري. هذه الخطوات ضرورية واساسية لتحقيق الاصلاح المالي المنشود مع ما له من انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الوطني والمالية العامة.

■ ما هو المطلوب لتفعيل الاقتصاد اللبناني في اطار محيطه العربي وفي سياق التوجهات الوطنية على الصعيدين السياسي والاقتصادي؟

□ لبنان جزء اساسي من العالم العربي والمحيط العربي هو الامتداد الطبيعي والاساسي لتطور الاقتصاد اللبناني. وهو شديد التفاعل والتأثر بالدول العربية الاخرى، لا سيما الدول الخليجية، على صعيد التجارة والاستثمار والمال وفرص العمل ومجالات الاعمال والسياحة وغيرها. من هنا اهمية الحفاظ على علاقة طيبة مع الاشقاء العرب، والحرص على وجودهم في لبنان لاغراض اقتصادية متنوعة لانهم خير داعم للاقتصاد اللبناني وازدهاره. اذ ان جزءا مهما من صادرات لبنان تذهب نحو الاسواق العربية، وللشقاء العرب استثمارات مهمة في لبنان في قطاعات عدة، وهم مساهمون اساسيون في نهضة السياحة في بلدنا، مع ما لذلك من انعكاسات ايجابية على القطاعات المنتجة لا سيما الصناعة والزراعة، من دون ان نغفل قطاعات اخرى مثل العقارات والمصارف. لذا، فاننا ندعو الجميع الى اعتبار المحيط العربي هو المحيط الاستراتيجي لنمو وتنمية وتطور بلدنا على الصعيد الاقتصادي، هذا الى جانب اهميته في توفير فرص العمل للعديد من شبابنا وشاباتنا، وعلاقات التعاون والعمل والشراكة بين رجال الاعمال اللبنانيين ورجال الاعمال في الدول العربية الاخرى التي تعتبر اساسية في تقوية الترابط الاقتصادي بين لبنان وهذه الدول.

ع. ش

”  
على الحكومة ان تسعى الى وقف الهدر والفساد في مؤسسات الدولة



رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار.

“